

## الأصول في النحو

عمروٍ تقول : زيدٌ قام أمس ولم يقعدُ ولا يجوز : زيد قامَ ويقعدُ وإنما جاز مع ( لم ) لأنها مع عملت فيه في معنى الماضي ولا يجوز أن تنسق على ( لن ولم ) بلا مع الأفعال لا تقول : لم يقم عبد ا□ لا يقعد وكذلك : لن يقوم عبد ا□ لا يقعدُ يا هذا لأن ( لا ) إنما تجيء في العطف لتنفي عن الثاني ما وجب للأول وتقول : ضربتُ عمراً وأخاهُ وزيدُ ضربتُ عمراً ثم أخاهُ وزيدُ ضربتُ عمراً أو أخاهُ وقوم لا يجيزون من هذه الحروف إلا الواو فقط ويقولون : لأن الواو بمعنى الإجماع فلا يجيزون ذلك مع ثم وأو لأن مع ( ثم وأو ) عندهم فعلاً مضمراً فإن قلت : ( زيدُ ضربتُ عمراً وضربتُ أخاهُ ) لم يجر : لأن الفعل الأول والجملة الأولى قد تمت ولا وصلةٌ لها بزید وعطفت بفعل آخر هو المتصل لسببه وليس لأخيه في ( ضربتُ ) الأولى وصلةٌ فإن أردت بقولك : وضربتُ إعادة للفعل الأول على التأكيد جازٍ ومن أجاز العطف على عاملين قال : زيدٌ في الدار والبيت أخوهُ وأمرتُ لعبد ا□ بدرهمٍ وأخيه بدينارٍ لأن ديناراً ليس إلى جانب ما عملت فيه الباء وحرف النسق مع الأخِ ولا يجوز أيضاً أمرتُ لعبد ا□ بدرهمٍ ودينارٍ أخيهِ لأن أخاهُ ليس إلى جانب ما عملت فيه اللام وحرف النسق مع دينارٍ وتقول : ضربتُ زيدُ وعمراً ويجوز أن ترفع عمراً وهو مضروب فتقول : ضربتُ زيداَ وعمراً تريد : وعمرو كذلك وإنما يجوز هذا إذا علم المحذوف ولم يلبس وتقول : هذان ضاربُ زيداَ وتاركهُ لأن الفعل لا يصلح هنا لو قلت : هذان يضربُ زيداَ ويتركهُ لم يجر وإنما جاز هذا في ( فاعلٍ ) لأنه اسم فإذا قلت : هذان زيدُ وعمرو لم يجر إلا بالواو لأن الواو تقوم مقام التثنية والجمع .

واعلم : أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع حتى تؤكدہ نحو : قمتُ أنا

وزيدُ وقامَ هُو وعمروُ قال ا□ D : ( اذهبُ أنت